

منظمة العفو الدولية تدافع عن الحق في الإجهاض للنساء المعرضات للخطر

وقفت منظمة العفو الدولية اليوم بحزم إلى جانب حقوق النساء والفتيات في عدم التعرض للتهديد أو القوة أو الإكراه في ممارسة حقوقهن الجنسية والإنجابية.

وفي رد على بيان صادر عن الفاتيكان، دحضت منظمة العفو الدولية زعم الكاردينال ريناتو مارتنو، رئيس المجلس البابوي للعدالة والسلام، بأن الفاتيكان سيوقف تمويل منظمة العفو الدولية. فقالت كيت غيلمور، النائبة التنفيذية للأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية "إننا لم نقبل أموالاً من الفاتيكان ولا نقبل أموالاً من أية دولة أخرى لمساندة عملنا ضد انتهاكات حقوق الإنسان".

وقالت كيت غيلمور إن "ملايين الأشخاص حول العالم ممن ينتمون إلى أديان ومعتقدات عديدة يتبرعون لمنظمة العفو الدولية كأفراد. وبينهم تبرعات مشكورة من أبناء الديانة الكاثوليكية. ونأمل أن يستمر عمل منظمة العفو الدولية ضد التعذيب وضد عقوبة الإعدام ومن أجل الإدارة الصحيحة للقضاء، بما في ذلك من أجل النساء والفتيات، في اجتذاب الدعم الفعال من الأشخاص ذوي القناعات في شتى أنحاء العالم".

وفي سبيل الدفاع عن حق النساء في السلامة الجنسية والإنجابية في وجه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أدرجت منظمة العفو الدولية مؤخراً تركيزاً على جوانب مختارة من الإجهاض في سياستها الأوسع بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية. ولا تروج هذه الإضافات للإجهاض كحق شامل وتظل منظمة العفو الدولية تلتزم الصمت إزاء جوانب الصواب والخطأ في الإجهاض.

وأوضحت كيت غيلمور بأن "موقف منظمة العفو الدولية ليس مؤيداً للإجهاض كحق، لكن للحقوق الإنسانية للنساء في التحرر من الخوف والتهديد والإكراه، عند تعاملهن مع جميع العواقب المترتبة على الاغتصاب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

وبالأمس شجع الكاردينال مارتنو، من خلال مقابلة أجريت معه، الكاثوليك على سحب دعمهم لمنظمة العفو الدولية زاعماً أن منظمة العفو الدولية "تروج لحقوق الإجهاض". بيد أن السياسة الفعلية للمنظمة التي تسير جنباً إلى جنب مع معارضتها القائمة منذ زمن طويل للإجهاض القسري، تتمثل في دعم نزع الصفة الجرمية عن الإجهاض، لضمان حصول النساء على الرعاية الصحية عندما تنشأ مضاعفات عن الإجهاض وللدفاع عن حق النساء في الحصول على الإجهاض، ضمن حدود معقولة للحمل، عندما تتعرض صحتهن أو حقوقهن الإنسانية للخطر.

وقالت كيت غيلمور إن "منظمة العفو الدولية تقف إلى جانب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والناجيات منها. وتعكس سياستنا واجبتنا في التضامن مثلاً، بوصفنا حركة لحقوق الإنسان، مع الناجية من الاغتصاب في دارفور التي تتعرض بسبب الحمل الناجم عن فعل اقترفه العدو، لمزيد من النبذ في مجتمعها".

"ونحن حركة تحمي المواطنين، بمن فيهم المؤمنون، لكننا لا نفرض معتقدات. وحركتنا مكرسة للتمسك بحقوق الإنسان، وليس بمعتقدات لاهوتية محددة. وغرضنا الاستناد بالقانون والدولة وليس بالإله. وهذا يعني أن الإطار العلماني لحقوق الإنسان الذي تتمسك به منظمة العفو الدولية سيتلاقى أحياناً بشكل متناسب مع وجهات نظر بعض المجتمعات التي تعتنق أدياناً معينة؛ ولن يتلاقى معها أحياناً أخرى".

وقد شجعت منظمة العفو الدولية الكنيسة الكاثوليكية على ألا تشيح بوجهها عن المعاناة التي تتعرض لها النساء بسبب العنف الجنسي وأهابت بالقيادة الكاثوليكية الدعوة إلى التسامح واحترام حرية التعبير بالنسبة لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم منظمة العفو الدولية، تماماً مثلما ستواصل المنظمة الدفاع عن الحرية الدينية.